جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

دراسة تحليلية
لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر

فبراير ١٩٧٨

تقديـــم

لا شك فى أن العوامل والاعتبارات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تحكم الواقع المصرى فى الوقت الحالى ، وتلك التى ينتظر أن تكتنفه فى المدى البعيد وما يحيط بكل هذا من متغيرات معقدة متشابكة على الصعيد المحلى والعربى والدولى ، يستلزم بالضرورة التوسع فى أفاق التنمية بأبعادها المختلفة مما يعنى تغيير شامل لجهودنا الانمائية بأنماطها وفلسفتها وأهدافها التقليدية . اذ كيف يمكن لمصر بقلة مواردها الطبيعية المستغلة وبكبر سكانها وارتفاع نمو معدلاتها وسوء توزيعها أن تخرج من المنعطف الانحدارى المتمثل أساسا فى تدهور طاقاتها الانتاجية وتواضع مستويات المعيشة للسواد الاعظم من الشعب.

ان نقطة البداية الصحيحة تكمن فى الخروج من الرقعة المزدحمة بالسكان الى مناطق غير مأهولة لاستكشاف واستخدام الجديد من الموارد الطبيعية والبشرية . وتأتى منطقة جنوب مصر فى مقدمة هذه المناطق بكل المعايير ، اذ تزيد مساحتها عن نصف المساحة الكلية لمصر بينما لا تتعدى نسبة السكان بها عن ٧ ٪ من اجمالى السكان رغم الطاقات الكاملة الهائلة بها من الموارد الطبيعية .

وهدف الخروج الى مناطق جديدة لا يعنى برنامجا تعميريا سكانيا ولكنه فى الاساس برنامج شامل يستهدف تطورا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا لهذه المناطق . أى أن الأمر يعنى تنميه شاملة بكل مفهومها ، وهنا يجدر الاشارة الى أن التنمية الشاملة لجنوب مصر تمثل تحديا من نوع جديد للقائمين على التنمية فليس فى تاريخ محاولات التنمية فى مصر مشروع يتميز بهذا القدر من الضخامة والتشابك. ولقد كانت المحاولات السابقة للتنمية فى هذه المنطقة أحادية الجانب ترتكز على نشاط واحد مثل استصلاح الاراضى أو السياحة أو التنقيب عن البترول . ولقد اثبتت التجربة أن احتياج كل نشاط من هذه الانشطة من حيث البنية الاساسية والخدمات كبير جدا مما يجعل القيام بنشاط

احادى الجانب مثل استصلاح الاراضى عليه غير اقتصادية هذا الى جانب العيوب الرئيسيه لهذا النوع من التنمية غير المتوازنه .

وينبغى الاشاره انه من الابعاد الاساسيه التى لا يجب اهمالها فى هذا الصدد ان تنمية جنوب مصر ضروريه لتحقيق التكامل الحقيقى مع السودان فى الجنوب ومنطقه الخليج على الجانب الشرقى من البحر الاحمر .

٢ لهذا أعدت هذه الدراسه لتحليل المقومات الاساسية للتنميه الأقليميه لمنطقة جنوب مصر باستراتيجيتها وتحدياتها ومشاكلها وابعادها القطاعية والسكانيه . وعموما فان هذه الدراسه تعتبر نواة لدراسات اكثر تفصيلا وشمولا لابد من اجرائها قبل التوصل الى المعالم النهائية لاستراتيجية التنميه بكل ابعادها ومقوماتها لهذه المنطقه .

وأود أن اسجل شكرى وتقديرى لكل من ساهم فى هذه الدراسه وأخصهم بالذكر الأخوه والزملاء المدونه اسماؤهم فى الصفحة التالية .

مدير المعهد

دكتور كمال الجنزورى

١٨ / ٢ / ١٩٧٨ .

المجموعة البحثية

١ ـ الدكتور محمد حسن فتح النور	الباحث الرئيسي
٢ ـ السيد / عبد الفضيل على قمر	شاركوا بصفة أساسية
٣ ـ الدكتور مهندس أحمد محمد فرحات	
٤ ـ الدكتور محمد صلاح عبد المجيد بيومي	
٥ ـ الدكتور سيد محمد حسين	شاركوا بصفة جزئية
٦ ـ الدكتور أحمد محمد شلبي	
٧ ـ الدكتور أبو بكر متولي	
٨ ـ السيد / عادل عبد ربه دسوقي	
٩ ـ مهندس محمد جمال الدين عطوة	
١٠ ـ مهندس فتحي على عبد الرحمن	
١١ ـ مهندس حمدي أحمد تعيلب	
١٢ ـ مهندسة فوزية محمد يعقوب	
١٣ ـ السيد / عروض نخيلة نخلة	
١٤ ـ السيد / محمد أحمد حسانين المسيلي	
١٥ ـ السيد / حسين محمد عبد المجيد	

المحتويـــات

رقم الصفحه

* مقدمـــــة ٩

الجزء الاول

السكان وتحديات التنميه فى مصـــــر

أولا : المشكله السكانية وأبعادها حتى سنة ٢٠٠٠ ٤

ثانيا : الهيكل الحيزى للانشطة الاقتصادية فى مصـــــر ٧

الجزء الثانى

استراتيجية التنميه فى المنطقه الاقليميه بجنوب مصر

أولا : المبادئ الاساسية لتنميه المنطقه الاقليميه لجنوب مصر ١٠

ثانيا : السمات الطبيعية للمنطقه الاقليميه ومحاورها الاساسية ١٥

ثالثا : الخصائص الديموجرافيه وحركة الهجرة بالمنطقه الاقليمية ١٩

الجزء الثالث

المقومات الاساسية للتنمية الاقليمية بمنطقة جنـــوب مصـــــر

أولا : الامكانيات الزراعيـــة ٢٦

ثانيا : الموارد المائيه ٣٥
ثالثا : الصوره التعدينيه ٤٤
رابعا : الصناعه ٥٨
خامسا : البترول ٦٤
سادسا : الكهرباء ٦٦
سابعا : السياحه ٧٠
ثامنا : البنية الاساسيه ٨٢

الجزء الرابع

١١١ استخلاصات الدراسة

مقدمـــــــة

ان المنظور التنموى والاستراتيجى لمستقبل مصر فى السنوات اللاحقة ، يتحتم عليـــه اجتياز الوادى الضيق ، والمكدس بالسكان والانشطه المتنوعة ، الى آفاق ارحب علـــى خريطة مصر المترامية ، من اجل خلق مراكز نمو جديدة ، ومناطق جذب سكانى وانتاجى بديلة ، حتى يمكن استيعاب الجزء الاكبر من الزيادة الطبيعية المنتظره فى المجتمـــع المصرى .

واذا كنا بصدد المشروع فى انجاز واحد من ابرز المشروعات الاستراتيجية للتنميـــة القومية وهى : " مشروع تنمية جنوب مصر " ، فجدير بنا ـ منذ البداية ـ بلـــورة الاهداف التى يسعى الى تحقيقها ، والتى يمكن صياغتها فى ثلاثة اهداف محورية هـــى :

ـ هدف تنمـــوى

ـ هدف ديموجرافى أو سكانى

ـ هدف سياسى

واذا تفحصنا هذه الاهداف الثلاثة ، فمما لاشك فيه انها سواء مجتمعة او منفرده هى اهداف استراتيجية ، وتمثل حلقات قوية فى المحاولات الجادة للنهوض بالمجتمع المصـــرى وبلوغ غاياته التى يصبو اليها ، فالهدف الاول يطمح الى استقطاب المشروعات الانتاجيـــة والتنموية عموما ، بعيدا عن النطاق التقليدى ـ جغرافيا ونوعيا ـ على خريطة مصـــر ، بقصد اعادة توزيع الانشطة والسكان بما يحقق الاهداف المتوازنة للتنمية الاقليمية على المستوى القومى . ويرتبط الهدف الثانى ارتباطا عضويا بالهدف الاول ، ويتلخص فى جعل المنطقـــة الاقليمية لمشروع جنوب مصر قادرة على استيعاب نصف اجمالى الزيادة الطبيعية للسكان فى مصر

حتى سنة ٢٠٠٠ ، والتى تقدر بما يربو على عشرين مليون نسمة حتى ذلك التاريخ على احسن الفروض ، ويتبع ذلك تغيير اتجاهات الهجرة الداخليه وتحويل النطاق الاقليمى للمشروع من منطقة طرد الى منطقه جذب سكانى بما يعالج خلل التوزيع السكانى السائد بمصر فى الوقت الحالى . اما الهدف السياسى للمشروع فيمكن تصوره فى محاولة خلق منطقة اقليمية ، ترتبط انتاجيا وعمرانيا بالبلدان التى تقع شرق جمهورية مصر العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ودول الخليج ، ثم جمهورية السودان التى تقع فى الجنوب هذا من ناحية ، اما من الناحية الاخرى فان المشروع ، سياسيا يستهدف جعل مصر من جديد منطقة محور تجارى وحضارى بين دول حوض البحر الابيض واوربا بعامة وبين القارة الافريقية .

ونحاول فى هذا التقرير المركز اعطاء لمحة موجزة عن الابعاد والعناصر التى يجب ان ينهض على اساسها المشروع ، ومن هنا يبدأ التقرير وضع المشروع فى اطاره القومى عن طريق رؤية مستقبلية لمشكلات التنمية فى مصر ممثلة فى تحدى متغير السكان حتى سنة ٢٠٠٠ ، وعلاقة الانشطة الاقتصادية بهذا المتغير الديموجرافى . وينتقل التقرير بعد ذلك الى رصد وتشخيص الاوضاع الراهنه للمنطقه الاقليمية للمشروع طوموغرافيا واجتماعيا . ثم يخصص التقرير الجزء الثالث من محتوياته الى فحص وتحليل الامكانيات الفعليه ، لكل القطاعات والانشطة المختلفه فى ضوء البيانات والدراسات المتاحة حتى الان واضعين فى الاعتبار ذلك الترابط والتشابك بين تلك القطاعات والانشطة المتباينة .

وقد حاولنا بقدر المستطاع التركيز على المتغيرات والعناصر المحورية فى المنطقه الاقليمية للمشروع ، تاركين جانبا التفصيلات والعناصر الفرعية التى لا يتسع المجال لسردها ، الى دراسات متنوعة ومتعمقة فى المراحل التالية ضمن خطة المشروع .

الجزء الأول

السكان وتحديات التنمية في مصر

أولا : المشكلة السكانية وأبعادها حتى سنة ٢٠٠٠

ثانيا : الهيكل الحيزى للأنشطة الاقتصادية في مصر

اولا : المشكلة السكانية وابعادها حتى سنة ٢٠٠٠

استحوذت مسألة السكان فى مصر على نصيب كبير من البحوث والدراسات فى السنوات الاخيرة • وقد اجمعت تلك الدراسات على ان التحدى الحقيقى للتنمية ومحاولات النهوض بمستوى المعيشة • هى تلك الزيادة المضطرده فى عدد السكان • بشكل غير متناسب مع الارض الزراعية من جانب • والانشطة والمشروعات الصناعية والخدمية وغيرها من جانب آخر •

واذا سلمنا جدلا بان المقترحات المطروحه كحلول عاجله للحد من هذه الزيادة المضطرده للسكان • سوف تؤدى الى الحد من تلك الزيادة • فان اكثر الفروض تفاؤلا تؤكد ان سكان مصر سيرتفعون الى ٥٥ مليون نسمه تقريبا عام ٢٠٠٠ • كما سنوضح فيما بعد •

ويعنى ذلك ان تحدى " متغير السكان " للمخططين وخبراء التنمية سيظل قائما بدرجة او باخرى • وعليهم يقع عبء البحث عن حلول استراتيجية على المدى البعيد • سواء فى مجال الاراضى الزراعية او الانشطة الانتاجية المتنوعه • لامكان استيعاب تلك الزيادة المتوقعة فى حجم السكان خلال العقدين القادمين على الاقل •

ومن ثم فان البديل المطروح الذى تبلور اخيرا لعلاج هذه المشكلة هو حتمية الخروج من الحيز التقليدى لممارسة النشاط الاقتصادى فى وادى النيل ودلتاه والذى لا يتجاوز ٤ ٪ من مساحة جمهورية مصر العربية والاتجاه الى احد اختيارين • اما الى الصحراء الشرقيه التى تمثل ٢٨ ٪ من مساحة مصر بما فيها شبه جزيرة سيناء • واما الاتجاه الى الصحراء الغربية التى تمثل ٦٨ ٪ من المساحة الكلية للجمهورية • او الاتجاه لكليهما معا فى الوقت ذاته • وبالطبع فان ذلك مرهون بمجموعة من العوامل والشروط الواجب توافرها وتناسقها من كافة النواحى الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية •

ولعل الاشارة الموجزة الى تقديرات حجم الزيادة السكانية فى مصر حتى سنة ٢٠٠٠ ، ترتبط ارتباطا وثيقا بتحليلنا لعنصر السكان فى هذه الدراسة، قبل طرح البدائل المقترحة بخصوص مشروع جنوب مصر ، حتى نكون اقرب الى الصواب اعتمادا على دراسات علمية واقعية .

وقد تمت ، فى هذا الصدد ، دراستان فى معهد التخطيط القومى لتقدير عدد السكان فى مصر خلال سلسلة زمنية تبدأ بسنة ١٩٦٥ وتنتهى بسنة ٢٠٠٠ . وقد اعتمدت الدراستان على ثلاثة فروض اساسية ، ارتكزت على التغير فى معدل الخصوبة بمعنى افتراض ثبات معدلات الخصوبة لمدة خمس سنوات ، واخرى لمدة عشر سنوات ، وثالثة لمدة ١٥ سنة . ثم انخفاض هذه المعدلات بنسب تصاعدية تتراوح بين ١٠٪ ، ٢٠ ٪ ، ٢٥ ٪ لكل فترة خمس سنوات على التوالى . ونقتصر فى الجدول التالى على تقدير عدد سكان مصر ، وفقا للفروض السابقة ، فى الفترة من سنة ١٩٦٥ حتى سنة ٢٠٠٠ :

جدول رقم (١)

يوضح تطور عدد سكان مصر حتى سنة ٢٠٠٠

(العدد بالالف)

السنه / الفرض	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٠
الفرض الاول	٢٦,١٨٠	٣٧,٨١٦	٤٢,٠٣٠	٤٥,٥٨٣	٤٨,٧٦١	٥٤,٧٧١
الفرض الثانى	٢٦,١٨٠	٣٦,٤٨٥	٤٥,١٥٨	٥٠,٣٦٨	٥٥,٠٥٧	٦٢,٥٥١
الفرض الثالث	٢٦,١٨٠	٣٦,٨٢٤	٤٦,٧٢٧	٥٣,٨٢٠	٦٠,٥٠٠	٧٠,٧٥٩

ويتضح لنا من الجدول السابق ان العدد الاجمالى للسكان فى مصر يقدر عام ٢٠٠٠ بحوالى ٧٧١ر ٥٤ مليون نسمة وفقا للفرض الاول • ويقدر بحوالى ٥٥١ر٦٢ مليون نسمة فى الفرض الثانى • بينما يقدر ذلك بنحو ٧٥١ر٧٠ طبقا للفرض الثالث • وفى اعتقادنا ان الفرض الثانى هو الاكثر ترجيحا ، نظرا لاتساقه الى حد كبير مع تطور الزيادة السكانية منذ عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٥ • اى ان عدد سكان مصر سنة ٢٠٠٠ يقدر ان يبلغ نحو ٦٣ مليون نسمة •

ونخلص من كل ذلك الى ان هناك ما يربو على ٢٠ مليونا من السكان سوف يزيدون فى العقدين القادمين ، وبالتالى يتحتم تدبير فرص عمالة ومصادر رزق وخدمات متنوعة لهم من الان •

ثانيا : الهيكل الحيزى للانشطة الاقتصادية والسكان فى مصر

يمكن لدارس الهيكل الحيزى Spatial structure فى مصر ان يضع يده على مواطن الضعف فى بناء وتطور ذلك الهيكل . فمشاكل الازدواجية ملموسه بشكل واضح .. تتمثل فى الفوارق الحاده بين المناطق الحضرية والريفية من ناحية مستويات المعيشة والدخول وانماط الحياة وتكاليفها وكذا بالنسبة لمراكز النمو وحجم الانشطه والسكان . ونظرا لان مجهودات التنمية السابقه فى مصر لم تتبن على عوامل تغيير هذه الصورة — بل ان العكس هو الصحيح وحيث كانت فى مجملها فى صالح تثبيت وزيادة تلك الاتجاهات — زادت الفوارق بين الاقاليم فى مصر وازدادت الازدواجية فى الهيكل الحيزى المصرى ووضحت ظاهرة التسلط الحضرى بوضوح حيث اصبحت القاهرة الكبرى تستولى على ما بين ٣٠ ٪ — ٤٠ ٪ من مجموع حجم العمالة فى الانشطة الاقتصادية (عدا الزراعة) وتليها فى ذلك الاسكندرية بحيث اضيفت قوى طرد السكان من الريف الى قوى جذب المدن حتى اصبحت القاهرة تستقبل اكثر من ٥٠ ٪ من مجموع المهاجرين من الاقاليم الطاردة تليها الاسكندرية حيث تستقبل حوالى ١٥ ٪ من مجموع تيار الهجرة الداخلية . وقد ساعدت هذه الاتجاهات للهجرة الى زيادة احجام مدينتى القاهرة والاسكندرية عن " الحجم الامثل " وترتب على ذلك مشاكل عديدة ناتجة من الكثافات السكانية العالية سواء فى المواصلات أو الاسكان أو المرافق الاخرى بمختلف انواعها لدرجة يصعب حلها فى الاجل القصير الا بنفقات باهظة تفوق الامكانيات المتاحه بكثير .

ويلاحظ أن ظاهرة التركز الشديد تسود نمط توزيع السكان فى مصر حيث تحتشد ما يقرب من ٩٩ ٪ من اجمالى السكان فى وادى النيل ودلتاه الامر الذى ترتب عليه ارتفاعا كبيرا فى الكثافه السكانية فى الوادى والدلتا حتى اصبحت من اعلى الكثافات السكانية فى العالم بينما تعتبر الكثافات السكانية فى الصحارى المصريه من ادنى الكثافات فى العالم وتقسم المناطق غير الحضرية فى مصر من حيث الكثافة السكانية الى أربعة مناطق :

١ - مناطق مرتفعة الكثافة : وهى المناطق التى تقع فى اغلبها بالقرب من النيل حيث تتوفر لها عوامل العمران والنشاط الزراعى وتتمثل هذه المناطق فى النصف الجنوبى من الدلتا والمناطق المحيطة بالقاهرة وتبلغ الكثافه السكانية فيها اكثر من ٦٠٠ نسمة /كم٢ .

٢ - مناطق متوسطة الكثافة : حيث تتراوح كثافة السكان فيها بين ٦٠٠ ، ٤٠٠ نسمة كم٢ وتشمل محافظات الدقهلية ودمياط فى شمال شرق الدلتا ومحافظتى بنى سويف والمنيا فى مصر الوسطى .

٣ - مناطق منخفضة الكثافة : وهى فى اغلبها المناطق التى تبعد عن المجرى الرئيسى لنهر النيل حيث تتراوح كثافة السكان فيها بين ٣٠٠ ، ٦٠٠ نسمة / كم٢ وتشمل محافظات كفر الشيخ والشرقية والبحيرة والفيوم واسوان وغيرها .

٤ - مناطق غير مأهولة : وهى فى اغلبها المناطق الصحراوية حيث تصل الكثافة السكانية بها الى اقل من نسمة واحدة لكل كيلو متر مربع .